الأهرام

المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٢

تطورات الاقتصاد العالمى والمؤثرات الجديدة

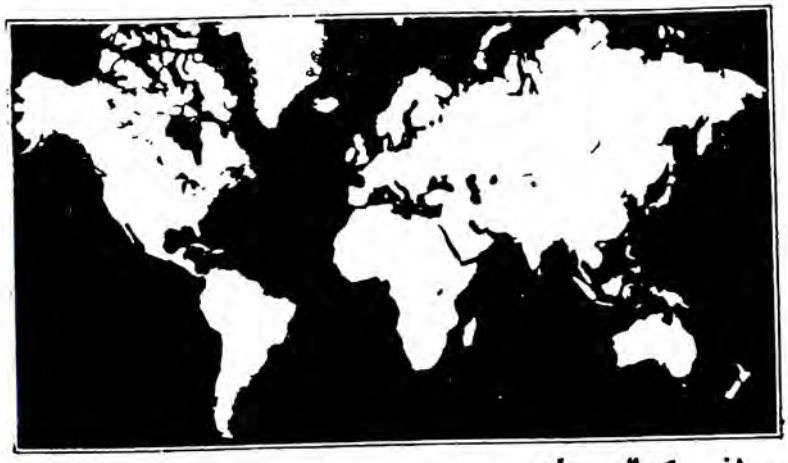

عمرو مصطفى كمال حلمى

تشهد العلاقات الدولية منذ بضعة اعوام تحولات سياسية واقتصادية هائلة ... ويعتبر انهيار حائط برلين ووحدة الالمانيتين والتغيرات التى تشهدها دول اوربا الشرقية وانفراط عقد الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام الشيوعى بمؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية وتواجه الدول التى كانت تتبعه الى محاولة تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وسعيها الى الانضمام لمؤسسات النظام الاقتصادى الدولى وانتهاء الحرب الباردة من اهم التطورات التى يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما يمهد الطريق امام ظهور نظام دولى جديد تعكف مجموعة من الدول المؤثرة على رسم ملامحه ، وتحاول بعض الدول الاخرى المشاركة فى تشكيل اسسه ، وتقوم مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى العديد من دول العالم بالترويج لمبادىء جديدة فى محاولة لجعل النظام الدولى الجديد اكثر عدلا وانصافا .

ورغم صعوبة حصر كافة الاسباب التى ادت الى انفراط عقد الاتحاد السوفيتى بهذا الشكل المأسوى وانهيار الشيوعية كعقيدة سياسية واقتصادية واجتماعية كانت تسيطر على عدد من الدول ذات الثقل فى العالم ، الا انه من المستحيل ان نرجع ذلك الى شخصية فرد واحد او الى خطأ فى سرعة تنفيذه للاصلاحات التى كان ينشدها او الى عدد محدود من العوامل الداخلية المحلية ... فمما لاشك فيه ان انهيار النظم الشمولية قد حدث لانها كانت تحمل فى طياتها اسباب فشلها فى تحقيق التطور والتقدم الحقيقى للمجتمعات ، هذا فضلا على ما سببه سباق التسلح المحموم من استنزاف للعديد من الطاقات والموارد خاصة فى الاتحاد السوفييتى . يضاف الى ذلك ما فرضه التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل الذى نجحت الدول الغربية فى تحقيقه من تحديات حيث اظهر مدى اتساع الفجوة العلمية والحضارية بين الغرب والشرق ، ولا يجب ان يغيب عن الاذهان ايضا مجموعة اخرى من العوامل الخارجية الاخرى السياسية والاقتصادية والعلمية التى افرزت حقائق ومفاهيم جديدة باتت تؤثر بدرجة كبيرة فى شعوب العالم اجمع .

وفيما يلى نتعرض الى بعض التطورات الاقتصادية الحديثة التى باتت تسهم بشكل ملحوظ فى اعادة تشكيل العلاقات الدولية بمعناها الواسع المتكامل :

اولا : التقدم العلمى والصناعات ذات المعرفة المكثفة :

يشهد الانتاج الصناعى فى الدول المتقدمة تغيرات

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

هيكلية ديناميكية كبيرة تتنوع من الالية الكاملة الى ادخال اساليب جديدة فى ادارة الانتاج الى تطوير الصناعات القائمة وتحديث الفن الانتاجى المستخدم الى ظهور صناعات جديدة فأصبح الانتاج الصناعى فى تلك الدول يعتمد اكثر من اى وقت مضى على كثافة المعرفة KNOWLEDGE INTENSIVE . فصناعة وسائل الاتصال والمعلومات ووسائل المواصلات والالكترونيات وصناعة الادوية والبتروكيماويات ما هى الا امثلة محدودة من تلك الصناعات التى اصبح عامل كثافة المعرفة من اهم عوامل انتاجها بشكل يسبق بكثير اهمية اليد العاملة التقليدية او المواد الخام المعروفة ... ويكفى ان نعلم ان نفقة انتاج الحاسب الالى ترجع ٧٠٪ منها الى قيمة البحوث والتطوير والتجربة ، فى حين ان اليد العاملة لا تمثل سوى ١٢٪ فقط من تكلفة المنتج النهائى وفى صناعة الادوية تمثل نفقة البحوث العلمية والتطوير والتجربة اكثر من ٦٠٪ واليد العاملة اقل من ١٥٪ فقط من تكلفة المنتج النهائى وفى صناعة السيارات وباستخدام الفن الانتاجى الحديث اصبحت اليد العاملة لا تمثل اكثر من ٢٠٪ فقط من اجمالى تكاليف الانتاج .. وبذلك اصبحت الامكانات العلمية والقدرة على التطوير والتجربة اهم عامل من عوامل الانتاج بالنسبة للعديد من الصناعات ذات الاهمية النسبية الكبيرة فى التبادل التجارى الدولى وفى القدرة على المنافسة فى الاسواق الدولية .

وقد ساهم التطور العلمى الهائل فى اقتحام مجالات جديدة وطرح سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل واصبح « الذكاء الصناعى » يستخدم فى تصميم العديد من المنتجات منها السيارات والطائرات والسفن وامكن عن طريق التقدم العلمى التوصل الى « مواد جديدة » تستخدم بكثرة فى الصناعات الحربية ، بالاضافة هذا فضلا عن الافاق الواسعة التى تنتظر تطويع استخدامات « اشعة الليزر » فى المجالات المدنية والعسكرية على حد السواء ويضاف الى ذلك التطور العلمى الهائل الذى تشهده وسائل الاتصال هذا التطور الذى جعل عالم اليوم اشبه بقرية صغيرة متقاربة الاطراف تنتقل فيها الانباء ورؤوس الاموال بسرعة هائلة .

وقد صاحب مثل هذه التطورات تغيرات جذرية فى مرونة الطلب العالمى على العديد من المواد الخام ، اذ ساهمت « الثورة الصناعية الثالثة » فى خفض الاهمية النسبية للمواد الخام فى العديد من الصناعات الرئيسية . فعلى سبيل المثال ادى التوسع فى استخدام الياف البلاستيك الى خفض نسبة الصلب التى كانت تستخدم فى صناعة السيارات وحدها بنسبة ٣٠٪ هذا فى نفس الوقت الذى اصبح فيه ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الالياف الزجاجية يقوم بنفس الوظيفة التى كانت تتطلب اكثر من طن من الاسلاك النحاسية وقد انعكس ذلك بدوره على استهلاك الطاقة فى الدول المتقدمة ان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

يحتاج انتاج ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الالياف الزجاجية الى حوالى ٥٪ فقط من الطاقة الواجب استخدامها لانتاج طن واحد من الاسلاك النحاسية .

وقد امتد نطاق هذه التطورات الى مجال الانتاج الزراعى فامكن عن طريق الهندسة الوراثية استنباط انواع جديدة من البذور عالية المحصول ـ خاصة بالنسبة لبعض المحاصيل الهامة مثل القمح والارز ـ وتم ادخال تغييرات هائلة على صناعة الاسمدة والمبيدات وامكن التوصل الى وسائل جديدة للرى وطرق مستحدثة لاستصلاح الاراضى الصحراوية ومعالجة التربة المالحة وزيادة انتاجية الوحدة الزراعية بدرجة ان المخزون الغذائى لدى دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية من الحبوب ومنتجات الالبان اصبح يمثل مشكلة فى حد ذاته ولم يقتصر نطاق هذه التطورات على هذا فقط . بل شهد هيكل العمالة فى القطاع الصناعى فى الدول المتقدمة تطورات كبيرة إذ زادت نسبة الخبراء والعلميين ـ الذين يعملون فى ادارات البحوث والتطوير والتجربة ـ بشكل كبير مقارنة بعدد العاملين التقليديين وزادت اهمية مراكز الابحاث العلمية والدور الذى تقوم به فى عملية الانتاج سواء فى مجال تطوير الفن الانتاجى المستخدم او تحديث المنتج وخفض نفقة الانتاج او ابتكار منتجات جديدة واصبح بيوت الخبرة فى مجال التسويق دور لا يقل اهمية عن اهمية البحوث العلمية وعوامل الانتاج المستخدمة فاصبح لعملية دراسة الاسواق وكيفية طرح المنتجات وشكل المنتج واسلوب عرضه من العوامل الرئيسية فى نجاح استمرارية عملية الانتاج ذاتها .

واصبح رصيد الدول من العلماء والخبراء والفنيين المتخصصين من اهم المؤشرات التى يمكن البناء عليها فى تحديد درجة التقدم الذى يمكن ان تحققه الدول والتى تحرص فى ذات الوقت على إعداد أجيال جديدة فى الجامعات والمعاهد المتخصصة ليقوموا بدورهم فى المستقبل كما اصبح عدد مراكز البحث العلمى وتنوعها وامكانياتها وناتج اعمالها محل مراقبة ومقارنة فيما بين الدول المتقدمة .

ويعتبر تحول الانتاج الصناعى فى الدول المتقدمة من الاعتماد على صناعات كثيفة العمالة الى صناعات تعتمد على كثافة المعرفة ضمن اهم التطورات التى تؤثر فى اتجاهات التبادل التجارى العالمى وتقسيم العمل الدولى والتى توضح ان التخصص فى الانتاج فى الدول النامية على اساس انخفاض تكلفة اليد العاملة ـ رغم ما تمثله من ميزة نسبية الان ـ الا انها قد لا تستمر فى تحديد قيمة المنتج النهائى مستقبلا وبالتالى قدرته على المنافسة فى الاسواق الدولية هذا فى نفس الوقت الذى تتغير فيه مرونة الطلب على المواد الخام بدرجة كبيرة نظرا للتطور العلمى الهائل الذى تشهده والذى ادى فى حالات عديدة الى خفض الاهمية النسبية للمواد الخام فى عدد من

www.ethraadl.com

الصناعات الهامة .

وتفرض هذه التحولات الجذرية تحديات هائلة على اقتصاديات الدول النامية التى تتخصص بصفة عامة فى تصدير المواد الخام أو فى تصدير السلع المصنعة وشبه المصنع على اساس الميزة النسبية التى توفرها انخفاض تكاليف اليد العاملة - بالمقارنة بما هو قائم فى الدول المتقدمة - وفى الواقع ان قدرة الدول النامية على التكيف مع هذه التغيرات ستتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقائق الجديدة التى تسود عالم اليوم ومدى امكانية تعاملها وتفاعلها مع هذه الحقائق والمتغيرات والتى يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

١ - فشل كافة النظم الشمولية فى تحقيق التقدم والتطور الحضارى للمجتمعات وان المنهج الذى يقوم على ملكية الدولة « لكافة » وسائل الانتاج قد ثبت بالتجربة عدم نجاحه فى تحقيق التقدم الاقتصادى الحقيقى او فى دفع التنمية المتواصلة .

٢ - ان تشجيع القطاع الخاص وتعزيز الدور الذى يمكن ان يقوم به وتوفير المناخ اللازم لنموه وتشجيع روح المبادرة والمنافسة اصبح ضرورة حيوية لدفع النشاط الاقتصادى وتطوير ادوات الانتاج هذا بالطبع مع توفير الضوابط اللازمة حتى يمكن لهذا القطاع ان يقوم بدوره وفقا للظروف الخاصة بكل دولة ... وان تطبيق مبادىء الاقتصاد الحر القائمة على تفاعل قوى السوق اصبح من الامور التى تستوجب تفاعل حكومات الدول النامية معها حتى يمكن تنفيذ هذه التوجيهات الجديدة وفقا لمراحل زمنية متعاقبة للتقليل من الآثار التى يمكن ان تنعكس على الاستقرار الاجتماعى فى تلك الدول من ناحية والانطلاق فى تحرير الاقتصاد الوطنى من ناحية اخرى .

٣ - ان تعبئة الموارد المحلية عن طريق تطوير النظام المصرفى وخلق الاوعية الادخارية وتحرير اسعار الصرف وتشجيع الاستثمار وتوفير كافة الضمانات اللازمة له وتطوير النظام الضريبى اصبحت من المهام الرئيسية التى تقع على عاتق حكومات الدول النامية حتى يمكن توفير اكبر تمويل ذاتى ممكن للمشروعات الوطنية قبل التوجه الى الاقتراض من الخارج .

٤ - ان تنمية الصادرات تتطلب دراسة جادة للاسواق الخارجية فقد نجحت مجموعة من الدول الاسيوية الصغيرة مثل هونج كونج وسنغافورة وتايوان وتايلاند فى التواجد فى الاسواق الدولية بمنتجات عالية الجودة من السلع المصنعة وشبع المصنعة وكان لدراسة الاسواق وحسن الادارة من اهم العوامل التى ادت الى نجاح مثل هذه الدول فى تنمية صادراتها خلال فترة زمنية وجيزة .

٥ - ان تطوير نظم التعليم بشكل مستمر والاهتمام ببرامج نقل التكنولوجيا فى مجالات محددة بهدف توفير الخبراء المتخصصين القادرين على استيعاب التكنولوجيا

www.ethraadl.com

المتقدمة والاهتمام بمراكز البحث العلمى ووضع برامج للتعاون فى هذا المجال مع الدول الاخرى تعتبر من الامور التى تساعد على تنمية رأس المال البشرى اللازم لتحقيق التنمية .

ثانيا : ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة :

يشهد العالم فى هذه الاونة ثلاث محاولات للتكامل الاقتصادى الحقيقى ففى اقصى الغرب هناك محاولة لاقامة منطقة للتجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ، وفى اقصى الشرق هناك محاولة لاعادة احياء فكرة اقامة تعاون اقتصادى بين اليابان من ناحية وبعض دول جنوب شرق أسيا من ناحية اخرى ، وتشهد القارة الاروبية اكبر تجارب الاندماج الاقتصادى والسياسى والتى تتمثل فى اقامة السوق الاوربية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ... وتعتبر اقامة السوق الاوربية الموحدة من احدث التطورات التى تشهدها العلاقات الدولية اذ ستصبح دول اوربا الغربية عام ١٩٩٣ اكبر القوى الاقتصادية فى العالم من حيث القدرة الانتاجية والطاقة الاستيعابية مما سيكون له تاثيرات بالغة الاهمية على تطور اتجاهات التبادل التجارى الدولى خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان اقامة هذا السوق الموحد لم يعد يضم الدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوربية بل انه سيشمل ايضا الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة الاوربيةEFTA بما يعهد ظهور قوة عظمى اقتصادية جديدة تتمثل فى « الفضاء الاقتصادى الاوربى » الذى يمكن ان ينمو مستقبلا ليشمل بعض الدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى ما كان يعرف بدول المعسكر الاشتراكى ومنها على سبيل المثال المجر وتشيكوسلوفاكيا .

وقد قامت فكرة اقامة السوق الاوربية الموحدة على أساس مجموعة الحقائق التى تمثلت فى انه رغم الانجازات الكبيرة التى تحققت على أساس معاهدة روما عام ١٩٥٧ ورغم الجهود الجادة التى قامت بها المؤسسات الاوربية من أجل تعزيز التكامل الاقتصادى الاوربى ، الا ان هذه الانجازات والجهود كانت تركز بدرجة رئيسية على محاولة التنسيق بين « كيانات اقتصادية منفصلة » من ناحية البحوث العلمية ورؤوس الاموال والخبرات والعمالة وحتى الاسواق الدولية التى يمكن ان تدخل اليها المنتجات الاوربية وان غياب اطار « اقتصادى موحد » فيما بين الدول الاوربية قد اثر سلبيا على قدرتها التنافسية وعلى انتاجيتها وعلى امكانية التطوير والتحديث بما يعنى عرقلة طرح منتجات جديدة مبتكرة فى الاسواق الدولية ورغم التطور الذى احرزته بعض الصناعات الاوربية الا ان هذا التطور لا يمكن تأمين استمرارية فى غياب سوق اوربية موحدة يمكن ان توفر قدرة انتاجية اكثر تنوعا وطاقة استيعابية اكثر

www.ethraadl.com

ضخامة .. كل هذه الاعتبارات قد نبهت الاذهان الى اهمية نقل التجربة الاوربية من مرحلة « التكامل » الى مرحلة « الاندماج الفعلى الحقيقى » خاصة بعد ان وضح ان التكلفة السياسية والاقتصادية لاقامة السوق الموحدة تبدو اقل بكثير من المنافع الكبيرة التى يمكن ان تتحقق من جراء هذا المشروع العملاق وقد ظهرت بالفعل آراء داخل البرلمان الاوربى تطالب بضرورة اقامة السوق الاوربية الموحدة بما يمكن من تحقيق نهضة اوربية جديدة وذهبت بعض الآراء الى حد وصف اقامة سوق موحدة بانها السبيل الوحيد لضمان مستقبل ومكانة افضل لاوربا فى عالم الغد .

وفى الواقع ان تجارب التكامل الاقتصادى الاوربى التى بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ـ منها تجربة مجمع الفحم والحديد عام ١٩٥٢ ومعاهدة روما لعام ١٩٥٧ قد قامت على مجموعة من الأهداف منها الحيلولة دون نشوب حروب جديدة بين الدول الاوربية والرغبة فى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى والسياسى والثقافى بعد ان شهدت المدن الاوربية دمارا لم يسبق له مثيل فى الحرب العالمية الثانية واهمية استثمار الرصيد التاريخى المتنوع الذى افرزته التجارب الاوربية المختلفة اذ قدمت الفلسفة اليونانية مفهومها عن « الحرية » وساهم القانون الرومانى فى توضيح فكرة « النظام » وقدمت الثورة الفرنسية مفهومها المتميز عن الحرية والعدالة والمساواة وبات واضحا ان « الحرية » بدون « نظام » يخلق حالة من الفوضى والنظام بدون حرية يخلق حالة من الدكتاتورية وان « الحرية » و« النظام » هما السبيل الامثل لتحقيق تقدم المجتمعات وازدهارها لذلك راعت المؤسسات الاوربية المختلفة (المجموعة الاوربية ـ المجلس الوزارى ـ المجلس الاوربى ـ المفوضية الاوربية ـ البرلمان الاوربى ـ محكمة العدل الاوربية) بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات السياسية اهمية ديمقراطية القرار وضرورة الدراسة العلمية لكيفية تطوير التجربة الاوربية ونقلها من مجرد مرحلة التكامل الى مرحلة الاندماج السياسى والاقتصادى بما يمهد الطريق امام ظهور قوة عظمى اقتصادية لتفرض نفسها على خريطة العالم بشكل اكثر وضوحا عما كان عليه الوضع من قبل .

وفى الواقع ان دراسة التطورات الخاصة باقامة السوق الاوربية الموحدة يجب الا تقتصر على مجرد محاولة حصر الانعكاسات التى ستنشأ عن هذا المشروع وتاثيراته على مصالحنا الاقتصادية وعلى امكانية الاستمرار فى الحصول على مساعدات بل ان الامر يجب ان يمتد الى دراسة المنهج والاسس والمراحل الخاصة بالتجربة الاوربية حتى يمكن الاسترشاد بها فى اى توجه جاد يرمى الى قامة تعاون اقليمى ـ أو مادون الاقليمى ـ على اسس علمية موضوعية وواقعية مع فهم واضح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

للتطورات التى تشهدها البيئة الدولية .. ومن غير المستبعد ان تنشأ تكتلات اقتصادية اخرى فى مناطق عديدة من العالم خاصة فى افريقيا اذ يمكن لجنوب افريقيا - بعد انتهاء نظام الابارتهيد وانضمامها الى منظمة الوحدة الافريقية مستقبلا - ان تجذب اليها مجموعة من الدول الافريقية لتشكل تكتل اقتصادى جديد تلعب فيه جنوب افريقيا دور القاطرة الدافعة للنمو فى افريقيا .

وفى الواقع ان ظهور ثلاثة تكتلات اقتصادية كبيرة انما يمثل فى حد ذاته تحولا نوعيا كبيرا فى العلاقات الاقتصادية الدولية .. وعلى الرغم من حرص المسئولين فى اوربا على تأكيد ان اقامة السوق الاوربية الموحدة سوف لاتؤدى الى الاضرار بمصالح الدول الأخرى خاصة الدول النامية ، الا انه مما لاشك فيه ان وجود مثل هذه التكتلات الاقتصادية بكل ما تتمتع به من طاقة استيعابية كبيرة ومن قدرة انتاجية هائلة سوف يؤدى حتما الى زيادة حدة التنافس على الاسواق الدولية بما قد يؤدى الى تزايد خطورة المنازعات التجارية والى تصاعد النزعة الحمائية التى تمثل الخطر الرئيسى الذى يواجه النظام التجارى الحر والمفتوح . وان تطبيق قواعد « الجات » الخاصة بعدم التمييز وشرط الدولة الاولى بالرعاية وتحرير التجارة الدولية فى السلع والخدمات والغاء القيود الحمائية بكافة انواعها ستكون عملية بالغة الصعوبة اذا ما تكثفت حدة المنافسة فيما بين التكتلات الاقتصادية الكبيرة .

وامام هذا التحول النوعى الكبير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فان على الدول النامية ان تفكر فى طرق مستحدثة وجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها والتوجه الجاد من اجل تنفيذ العديد من مشروعات التكامل التى تم التوصل اليها فى اطار المنظمات الاقليمية المختلفة هذا فضلا عن طرح تصورات جديدة للتعاون الدولى من اجل تحقيق التنمية ويمكن فى هذا الصدد الاسترشاد ببعض التجارب الناجحة التى تحققت فى هذا الميدان والتى تم تنفيذها بالفعل فى بعض الدول النامية وفود فى هذا الصدد ان نشير الى نجاح بعض دول امريكا اللاتينية فى الزام الشركات الاجنبية التى تستثمر فى مشروعات بها بتولى مهمة تصدير نسبة من ناتج هذه المشروعات الى الاسواق الدولية حتى يمكن توفير مصادر التمويل التى تضمن استمرار انتاجية هذه المشروعات من ناحية وتسهيل مداخل لصادرات هذه الدول فى الاسواق الدولية من ناحية اخرى ، هذا مع توفير برامج التدريب اللازمة لخلق قاعدة وطنية من الفنيين والخبراء كما يمكن التفكير فى انشاء مشروعات مشتركة جادة مع الدول المتقدمة فى مجالات محددة بما يسهل من عملية اندماج اقتصاديات الدول النامية فى الاقتصاد العالمى .

www.ethraadl.com

ثالثا : مركزية الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز :

شهدت الاعوام الماضية تطورا ملحوظا فى نطاق الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) سواء فى كيفية معالجة الاختلالات المالية الخارجية او فى التفاعل مع ازمة المديونية التى اختلفت طبيعتها عما كان عليه الوضع من قبل ... وفى الواقع ان مسالة المديونية لاتعتبر بمثابة قضية جديدة ، فهى محل بحث ودراسة من قبل العديد من الاجهزة الدولية منذ منتصف الستينات حيث كانت مشاكل خدمة الديون واللجوء الى اعادة الجدولة بمثابة الاستثناء لا القاعدة وكانت فضلا عن ذلك تتعلق بديون صغيرة القيمة نسبيا مستحق غالبيتها لدائنين رسميين اما بالنسبة لازمة المديونية المعاصرة فهى تؤثر فى عدد كبير جدا من الدول وتتعلق بمبالغ ضخمة جزء كبير منها مستحق للبنوك التجارية وقد اقترن تغير حجم ازمة المديونية بتغير بعدها النوعى ، فهى الان لاتمس دول مدينة معينة ودائنيها فحسب بل انها اصبحت تؤثر بشكل خطير فى عملية التنمية وعلى نظام التجارة والمدفوعات . ففى بادىء الامر ظهرت مشكلة المديونية فى صورة ازمة مدفوعات خارجية بدات وكانها ظاهرة مالية صرفه تثير قلق المتخصصين فى هذه المسائل فقط ، ولكن المشكلة انتقلت - عندما امتد نطاقها - الى مسالك اخرى ... اى الاسعار والانتاج والعمالة والاستثمار فى الدول المدينة والى النظام التجارى المتعدد الاطراف وعلى ذلك فان الديون - التى تبدلت ملامحها - اصبحت ازمة تنمية ومشكلة نقل للموارد .

وفرضت ازمة المديونية نفسها على مجتمع الامم باكمله بوصفها من اخطر الازمات القائمة بين الجنوب والشمال .. فاصبحت عاملا مهيمنا يؤثر بشكل حاسم على النظام النقدى الدولى وعلى النظام التجارى المتعدد الاطراف ، واصبح لها دور مؤثر وخطير فى امكانية تحقيق النمو والتنمية فى الاقتصاد العالمى ، وقد ادت التطورات التى شهدتها دول اوربا الشرقية والمتمثلة فى انفراط عقد الاتحاد السوفيتى وتوجه كافة الدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكى الى الاخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق الى فرض تحديات كبيرة وضغوطات هائلة على كيفية تفاعل مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مع هذا الحدث الكبير خاصة بعد ان ظهر مدى التدهور الاقتصادى الهائل التى تعانى منه هذه الدول وحجم الموارد المالية الضخمة التى يجب توفيرها من أجل انعاش اقتصادياتها من ناحية وتوفير المساعدات الغذائية العاجلة لشعوبها وتقديم المساعدة الفنية لحكومات هذه الدول حول كيفية تحول انظمتها الاقتصادية من اسلوب التخطيط المركزى الى

www.ethraadl.com

الاخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قمة لندن للدول الصناعية السبعة الذى انعقد فى يوليو ١٩٩١ حيث ناقش هذا المؤتمر الدراسة التى شارك فى اعدادها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ،OECDوالبنك الاوربى للتعمير والتنمية (EBRD)عن ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يتعين على الاتحاد السوفييتى اتابعه والتى تركزت بصفة رئيسية على الغاء اسلوب التخطيط المركزى الذى ثبت والتى تركزت بصفة رئيسية على الغاء اسلوب التخطيط المركزى الذى ثبت فشله وعدم صلاحيته وبذل الجهود من أجل تحرير النظام الاقتصادى ، وقد ساعد على توضيح مركزية الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى - البنك الدولى) فى التفاعل مع القضايا المالية والنقدية العالمية كما توضح ان انشاء البنك الاوربى للتعمير والتنمية قد جاء نتيجة لرغبة دول اوربا الغربية فى القيام بدور فعال فى انعاش اقتصاديات دول اوربا الشرقية ... ويعتبر انضمام دول اوربا الشرقية الى مؤسسات بريتون وودز - خاصة صندوق النقد الدولى - بمثابة اعلان عن عزمها تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وبأنها تسعى الى الاندماج فى الاقتصاد العالمى بعد ان ظلت لفترات طويلة غائبة عن تلك المؤسسات التى تمثل ركائز النظام الاقتصادى الدولى . مما يؤدى الى زيادة مركزية الدور الذى تقوم به مؤسسات بريتون وودز فى معالجة القضايا المالية والنقدية للدول النامية والدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى المعسكر الاشتراكى .

ومن المفيد فى هذا الصدد ان نشير الى مقاصد صندوق النقد الدولى كما نصت عليها المادة الاولى من مواد اتفاقية الصندوق وهى :

١ - تعزيز التعاون النقدى الدولى من خلال مؤسسة دائمة تهيء الاجواء اللازمة للتشاور بشأن المشاكل النقدية الدولية .

٢ - تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والاسهام بالتالى فى توفير مستويات مرتفعة للعمالة والدخل الحقيقى وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الاعضاء باعتبارها غايات اساسية للسياسة الاقتصادية .

٣ - تعزيز الاستقرار فى اسعار الصرف وتشجيع الاعضاء على وضع ترتيبات منظمة لأسعار الصرف فيما بينهم وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات .

٤ - المساعدة على انشاء نظام متعدد الاطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الاعضاء وازالة القيود المفروضة على تحويل النقد الاجنبى التى تعوق نمو التجارة العالمية .

٥ - المساهمة فى توفير الثقة للاعضاء عن طريق جعل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الموارد العامة للصندوق متاحة لاستخدامهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ، وبالتالى اتاحة الفرصة امامهم لتصحيح الاختلالات فى موازين مدفوعاتهم دون اللجوء الى اتخاذ تدابير من شانها تقويض الرخاء القومى او الدولى .

٦ ـ العمل على تقصير مدة الاختلالات فى موازين المدفوعات للدول الاعضاء وتخفيف حدتها .

وضمن هذه المقاصد اسند المؤسسون الى الصندوق منذ نشاته ثلاث مهام رئيسية :

اولا : وضع وتنفيذ قواعد سلوك معينة بشان سياسات اسعار الصرف والقيود على المدفوعات المتعلقة بمعاملات الحساب الجارى ، **ثانيا** ، تزويد الدول الاعضاء بالموارد المالية اللازمة ليتمكنوا من مراعاة قواعد السلوك اثناء قيامهم بتصحيح اختلالات موازين المدفوعات ، **ثالثا** ، العمل كمحفل للتشاور والتعاون بين الدول الاعضاء فيما يتعلق بالشئون النقدية الدولية .

وهناك مهمة رابعة اخرى للصندوق تطورت على مر السنين وهى على وجه التحديد مهمة توفير المساعدات الفنية والهدف من هذه المهمة هو مساعدة الاعضاء على تحسين ادارة اقتصادياتهم ليس فقط بواسطة بعثات من الخبراء والمستشارين بل ايضا بواسطة خدمات تدريبية يوفرها معهد صندوق النقد الدولى ، وتعتبر المشاورات المعتادة التى تعقد مع الدول الاعضاء سبيلا آخر ، يوفر الصندوق من خلالها تقديم النصح والمشورة بشان مختلف المسائل الاقتصادية والمالية كما توفر برامج التصحيح المدعومة باستخدام موارد الصندوق قناة اخرى من قنوات تقديم المشورة من قبل الصندوق الى الاعضاء فى حالة استخدام موارده والمساعدة فى تطبيق برامج التصحيح وتقييم تطورها واحد جوانب هذه المساعدة الفنية هو تعيين ممثل مقيم للصندوق من بين العاملين به بالبلد العضو المعنى .

ومن المتوقع ان تتركز مهمة صندوق النقد الدولى فى تعامله مع دول شرق اوربا ـ فى المرحلة الاولى ـ على تقديم المساعدة الفنية حول كيفية الأخذ بقواعد الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق ، وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير اسعار الصرف واقامة البنوك التجارية وتحرير التجارة وتعزيز الدور الذى يمكن ان يقوم به القطاع الخاص بالاضافة الى تقديم المساعدة الفنية فى مجال ادارة الاقتصاد الوطنى ككل ورسم السياسة الاقتصادية بكافة مكوناتها ... ومن الملاحظ ان الغالبية العظمى من المساعدات الاقتصادية التى قامت بتقديمها مختلف الدول الغربية الى دول الكومنولث وباقى دول اوربا الشرقية قد تمت عبر القنوات الثنائية اساسا وتمثلت غالبيتها العظمى فى صورة معونات غذائية عاجلة لمواجهة الاوضاع الغذائية المتردية فى هذه الدول

www.ethraadl.com

والمحيلولة دون انتشار المجاعة .

وسوف تشهد المرحلة المقبلة قيام مؤسسات التمويل الدولية وكذلك البنك الاوربى للتعمير والتنمية EBRD بوضع برامج متكاملة للمساعدة المالية والفنية التى تكفل انعاش اقتصاديات دول شرق اوربا لضمان اندماجها فى الاقتصاد العالمى .

ومن الملاحظ ان عملية تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية ـ سواء لتمويل المشروعات او لمعالجة الاختلالات القائمة فى موازين مدفوعاتها ـ اصبحت ترتبط بمجموعة من المتطلبات السياسية الجديدة منها احترام حقوق الانسان والتعددية الحزبية وتشجيع الدور الذى يقوم به القطاع الخاص والغاء مبدأ ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج والمحافظة على البيئة وضغط الانفاق العسكرى وان هذا المنهج الجديد يهدف ـ ضمن جملة امور ـ الى توجيه كافة الدول النامية الى الاخذ بمبادىء الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق بعد ان ثبت بصورة قاطعة فشل الانظمة الشمولية فى تحقيق التقدم والرفاعية للمجتمعات ... ورغم الموضوعية التى قد تبدو من هذه المعايير الجديدة الا انه يجب ان يؤخذ فى الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة على حدة ومدى خطورة ادخال تعديلات جذرية بشكل غير مدروس او خلال فترة زمنية قصيرة وادراك ان تحرير النظام الاقتصادى فى اى دولة تواجه صعوبات مالية كبيرة ـ كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية ـ يجب ان يتم على مراحل زمنية متعاقبة لضمان الاستقرار الاجتماعى ولتأمين تقبل شعوب هذه الدول للتغيرات المطلوبة .

رابعا : تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال :

عندما انشىء النظامان التجارى والمالى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت العملات المستقرة والقابلة للتحويل تعتبر شرطا اساسيا لانتعاش التجارة الدولية وتوسعها . وقام التبادل التجارى الدولى بدور القاطرة الدافعة للنمو وكان التمويل الدولى وسيلة لتمويل برامج التنمية ودفع معدلات النمو .

وخلال الاعوام القليلة الماضية تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال بشكل هائل فحجم التدفقات الدولية لرؤوس الاموال الذى يتم على اساس يومى اصبح اكبر من قيمة التجارة الدولية بعدة اضعاف خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار المضاربة على قيمة العملات ... وهكذا فان تدفقات مالية ضخمة تتم كرد فعل على مظاهر الاختلافات فى سياسات الاقتصاد الكلى فى الدول المتقدمة الصناعية تتسبب فى تغيرات كبيرة فى اسعار الصرف وتؤثر تأثيرا هائلا على المعاملات التجارية .

www.ethraadl.com

وقد لعبت التجارة الدولية خلال العقود السابقة دور القاطرة الدافعة للنمو ، فى الاقتصاد العالمى ، الا ان هذا الوضع قد تغير بدرجة كبيرة منذ ظهور التعويم المعمم للعملات الرئيسية فى عام ١٩٧٣ فأصبحت تدفقات رؤوس الاموال والتعامل فى اسواق الصرف وتدفق الائتمانات تتم بكميات هائلة تفوق بكثير قيمة التجارة الدولية ككل .... ففى الوقت الذى بلغت فيه قيمة التجارة الدولية ما يقرب من حوالى ٢,٥ الى ٣ تريليون دولار فقد بلغ حجم التعامل فيما يعرف بـ : London Euro DOLLAR Market حوالى ٣٠٠ بليون دولار فى كل يوم من ايام العمل الرسمية اى حوالى ٧٥ تريليون دولار سنويا ويمثل هذا الرقم فى الواقع ٢٥ مرة قيمة التجارة العالمية ككل . يضاف الى ذلك ان حجم التعامل فى اسواق الصرف - خاصة فيما يتعلق بالدولار الامريكى والين اليابانى والمارك الالمانى - قد بلغ ١٥٠ بليون دولار فى كل يوم من ايام العمل الرسمية اى حوالى ٣٥ تريليون دولار سنويا ويمثل هذا الرقم ١٢ مرة قيمة التجارة العالمية .

وترجع هذه الطفرة الهائلة فى انتقال رؤوس الاموال وتحركاتها المستمرة الى ظهور نظام التعويم المعمم للعملات الرئيسية عام ١٩٧٣ والذى ادى الى زيادة المضاربة على اسعار الصرف (على الرغم من ان الهدف الرئيسى من هذا النظام كان عكس ذلك تماما) وايضا الى ارتفاع اسعار البترول خلال الصدمة الاولى لاسعاره عام ١٩٧٣ وخلال الصدمة الثانية عام ١٩٧٩ ويمكن ان نضيف الى ذلك تزايد حدة العجز فى الميزان التجارى الامريكى الذى ادى الى استخدام اسعار الفائدة على الدولار الامريكى كوسيلة تتراوح بين محاربة التضخم من ناحية ومحاولة جذب المدخرات الخارجية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية من ناحية اخرى .

ومن الملاحظ ان نمو التجارة الدولية وتزايد التدفقات النقدية والتعامل فى اسواق الصرف قد اصبح يتم بصورة مستقلة وان درجة الارتباط بينهما فى تناقص مستمر ... وفى الواقع ان تعاظم الاندماج المالى الدولى قد اعطى مزيدا من الاهمية لدور السياسات المالية فى الدول المتقدمة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية فبعد ان ادركت الادارة الامريكية خطورة استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار (واسعار الفائدة) لما كان لها من آثار سلبية على حجم العجز فى الميزان التجارى شرعت الادارة الامريكية منذ عام ١٩٨٥ فى العمل على مواجهة هذه الاختلالات المالية التى يعانى منها الاقتصاد الامريكى ذاته عن طريق ادخال بعض التغييرات الرئيسية فى سياساتها المالية وفقا لما تقتضيه عملية مواجهة هذه الاختلالات لذلك هدف تشريع جرام ردمان الذى اقره الكونجرس الامريكى عام ١٩٨٥ الى خفض العجز فى الميزان التجارى الامريكى - الذى كان قد بلغ عام ١٩٨٥ مايقرب من ١٨٥ بليون دولار - عن طريق اتباع تعديلات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على السياسة المالية منها خفض اسعار الفائدة بطريقة منظمة ومن المتوقع ان تزداد اهمية الدور الذى يقوم به كل من صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية فى تنسيق السياسات المالية للدول المتقدمة الصناعية على اساس مجموعة من المؤشرات التى تم تحديدها خلال قمة طوكيو للدول الصناعية عام ١٩٨٧ والتى يدخل فى اطارها معدلات نمو الناتج القوى ومعدلات التضخم ، اسعار الفائدة ، اسعار الصرف ، معدلات العجز فى الميزان التجارى والاحتياطات النقدية ومعدلات نموها .

وقد تكون عملية تنسيق السياسات المالية الخاصة بالدول المتقدمة اكثر صعوبة عما كانت عليه من قبل فى ظل قيام ثلاث تكتلات اقتصادية كبيرة اذ ان هذا الامر قد يترتب عليه تزايد حدة المنافسة فيما بينها وبالتالى زيادة المنازعات التجارية كما قد يترتب على ذلك زيادة اللجوء الى استخدام عامل خفض قيمة العملة « سعر الصرف » كوسيلة لزيادة الصادرات والحد من الاستيراد من الخارج .

وفى الواقع انه لايجب اغفال الاطار القانونى الذى يحكم التبادل التجارى الدولى والذى يتمثل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات » التى امتد نطاق ولايتها ليشمل التجارة الدولية فى الخدمات بالاضافة الى التجارة الدولية فى السلع بعد ان نادت الولايات المتحدة الامريكية قبيل « جولة الارجواى » للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف باهمية تحرير التجارة الدولية فى الخدمات والتى يدخل فى اطارها النقل والاتصالات والبنوك وشركات التامين والملكية الفكرية والصناعية والسياحة ... الخ وفى الواقع ان وضع قواعد للسلوك خاصة بتنظيم التجارة الدولية فى الخدمات تعتبر من المهام الجديدة التى لم تكن موجودة من قبل والتى ظهرت على المستوى الدولى نتيجة للتطورات الهائلة التى ادخلت على قطاع الخدمات ولاهميته فى التبادل التجارى بصفة عامة ولمحاولة رفع القيود القائمة امام المنافسة الدولية فى هذا الميدان .

وتوضح النقاط السابقة بعض الظواهر والتطورات الاقتصادية والتجارية الجديدة التى باتت تؤثر بشكل واضح فى العلاقات الدولية ككل والتى سيكون لها تاثيراتها الحاسمة مستقبلا ... وفى الواقع ان انفراط عقد الاتحاد السوفييتى والتحول الجذرى الذى تشهده كافة دول اوربا الشرقية قد ساهم - دون شك - فى انهاء الحرب الباردة ووضع حد للصراع الايديولوجى الذى كان يميز العلاقات بين الشرق والغرب الا ان عملية تحديد احادية او ثنائية العالم - بعد هذا الحدث الهائل - يجب ان تاخذ فى الاعتبار المقومات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتوافرة لدى دولة او مجموعة من الدول هذا جنبا الى جنب مع ثقلها السياسى والعسكرى وقوة تاثيرها على العلاقات الدولية ككل . □

www.ethraadl.com